

المنتدى الأول لإستراتيجية تنمية مدينة حلب

٢٩ تشرين الثاني ٢٠٠٨
الملخص التنفيذي



مدينتنا
Aleppo City Development Strategy



gtz Partner for the Future.
Worldwide.

Cities Alliance
Cities Without Slums

مدینتنا

المنتدى الأول لإستراتيجية تنمية مدينة حلب

2008-11-29

المخلص التنفيذي

خطى مجلس مدينة حلب أولى خطواته باتجاه الإدارة الحضرية في عام 2003 وذلك بوضع أول خطة عمل جماعية مع كافة الشركاء في الإدارة الحضرية في المدينة باستخدام أسلوب التخطيط الموجه بالأهداف، ولمدة أربع سنوات حيث كان جلياً من البداية أن خطة لأربع سنوات ليست كافية لتحديد اتجاهات التنمية في مدينة حلب.

بدأت المناقشات مع البنك الدولي وهيئة تحالف المدن على هامش مؤتمر منظم بين وزارة الإدارة المحلية والبنك الدولي في دمشق، وتم الاتفاق على أن تقوم مدينة حلب بتحضير وإرسال طلب للحصول على منحة من هيئة تحالف المدن لوضع إستراتيجية تنمية مدينة حلب 2025 وقد تزامن ذلك مع الجهود المبذولة لتوسيع التعاون الناجح بين مجلس مدينة حلب والوكالة الألمانية للتعاون التقني من مشروع إحياء حلب القديمة ليغطي مدينة حلب ككل. وهكذا أثمرت الجهود مع حشد الدعم لمدينة حلب من قبل الوكالة الألمانية للتعاون التقني والمدن الأوروبية التي لها اتفاقيات تعاون مع مجلس مدينة حلب (هانوفر، هايدلبرغ، ليون) بالإضافة لمنظمة المدن العربية والشركاء المحليين في تطوير برنامج التنمية العمرانية المستدامة لمدينة حلب والذي يضم: (إستراتيجية تنمية مدينة حلب، إستراتيجية إدارة مناطق المخالفات، مشروع إحياء حلب القديمة).

وبناء عليه، بدأت مدينة حلب وعلى نحو يتسق مع حركة الإصلاح الحكومي وإستراتيجية التحديث الواردة في الخطة الخمسية العاشرة. ومع الأولويات التي حددت في مصفوفة تخطيط مجلس مدينة حلب 2003 - 2007 لمستقبل التنمية الخاصة بها والتي تم تعزيزها في مصفوفة تخطيط مجلس مدينة حلب 2007-2011، بالبدء بوضع إستراتيجية التنمية عبر تحديد خمسة مناطق تركيز سيساعد العمل ضمنها في توليد فوائد مستدامة وطويلة الأجل لسكان مدينة حلب، عبر رؤية جماعية إيجابية لمستقبل المدينة ومنهجية تشاركية تركز على الملكية المحلية للإستراتيجية والتحليل التشاركي والتنفيذ عبر تشكيل فريق محلي وشراكات وتحالفات واتفاقيات تعاون وشبكة علاقات مع القطاع العام والخاص والجمعيات الأهلية وممثلي المجتمع المحلي والمانحين العرب والدوليين، تساعد على البقاء في فترة التخطيط والمساعدة وفي تنفيذ إستراتيجية تنمية مدينة حلب 2025 لاحقاً.

مناطق التركيز :

التنمية الاقتصادية المحلية :

تسعى مدينة حلب إلى تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية كوسيلة لتخفيف وطأة الفقر، وزيادة الدخل وإيجاد فرص العمل. وهذا يشمل : • تعزيز التنافسية المحلية الاقتصادية. • تطوير أدوات التنمية الاقتصادية المحلية. • إعادة النظر في منح التراخيص والتصاريح. • تعزيز صوت القطاع الخاص. • إعداد سياسة قطاعية.

تقديم الخدمات الحضرية وإدارة الكوارث :

هناك حاجة إلى تقديم بنية تحتية أفضل وبشكل متكامل. إضافة إلى الخدمات الثقافية والتعليمية والحدائق. كما ستعنى الإستراتيجية بتحضير خطة لمواجهة الكوارث المحتملة في مدينة حلب.

البيئة الحضرية :

تشعر مدينة حلب بالقلق من تلوث بيئتها (الماء، الهواء، النفايات الصلبة والسائلة) إضافة للتلوث البصري والضجيج على حد سواء وتشويه واجهات الأبنية بإضافات دائمة أو مؤقتة مما يؤثر على جمالية المدينة أيضاً. وهنا يوجد الكثير من النقاط التي تحتاج إلى تدخلات مختلفة على المدى القصير والمتوسط والطويل.

التنمية الحضرية المكانية :

تقوم مدينة حلب بتحديث مخطتها التنظيمي العام، بالإضافة لتحضير الدراسات التفصيلية كخطوة على طريق تنفيذ المخطط التنظيمي العام. إن الوقت لم يفت بعد لإدخال تعديلات على الخطط الحالية وإعداد إستراتيجية للتنفيذ على أن تستوفي معايير الجدوى الاقتصادية والتخطيطية. كما أن التدخل في تحديد الشكل الحضري الفيزيائي وتطوير مناطق مشاة أحد الاهتمامات الحاضرة هنا.

التحديث الإداري والمالي في مجلس المدينة :

حددت الدراسات مجموعة واسعة من احتياجات الإصلاح ، ومن المرجح أن يتم اعتمادها على المستوى المركزي أيضاً بما في ذلك :

- اللامركزية وزيادة الصلاحيات المحلية على التخطيط وتقديم الخدمات ؛ • تحسين تنمية الموارد البشرية • تحسين جمع الموارد وإعداد الميزانيات. • تحسين الإدارة المالية. • تحسين جمع البيانات وتحسين وصول الجمهور إلى المعلومات. • تحسين نوعية الإدارة والحكم الحضريين.

وسيتم العمل على انجاز إستراتيجية تنمية مدينة حلب (برنامج مدينتنا) ضمن ست مراحل وفق مايلي:

- مرحلة الإنشاء.
- مرحلة التقييم.
- مرحلة إعداد الرؤية المشتركة.
- مرحلة تحديد الخيارات الإستراتيجية.
- مرحلة إعداد خطط العمل، وتحديد الاستثمارات – مشاريع الإصلاح.
- مرحلة التنفيذ، نشر المعرفة، والتكرار.

حيث تم انجاز هذا التقرير كأحدى الخطوات الأساسية في مرحلة الإنشاء. وقد قام فريق العمل الخاص في كل منطقة من مناطق التدخل، والمؤلف من مجموعة من المتطوعين تمثل كافة شرائح المجتمع في مدينة حلب، بوضع هذا التقرير خلال شهر واحد فقط من الجهد المشترك كمقدمة للمنتدى الأول، بهدف إلقاء الضوء على الوضع الراهن للمدينة، وتحديد محاور العمل في كل منطقة من مناطق التدخل، وذلك لتحفيز الحوار بمشاركة جميع الشركاء المعنيين في مدينة حلب، مما يهدف للوصول إلى رؤية جماعية يتم تحقيقها عبر مجموعة من الاستراتيجيات تترجم إلى مشاريع قصيرة، متوسطة وطويلة الأمد تحت مظلة برنامج مدينتنا.

يضم هذا التقرير خمسة فصول، كل فصل خاص بمنطقة من مناطق التدخل وذلك وفق مايلي:

الفصل الأول:

تنمية الاقتصاد المحلي, وهو تقديم تقييم سريع لواقع الاقتصاد المحلي لمدينة حلب عن طريق استعراض كافة القطاعات الاقتصادية الأساسية وتعريف الميزات التنافسية والمشاكل الحالية لكل قطاع, واستعمال هذه القطاعات كمناطق تدخل لتنفيذ خطط آنية ذات غرض مستقبلي لكي يتمكن الاقتصاد المحلي من تقديم ظروف معيشية ومناخ عمل منافس. تم تسليط الضوء على حلب كمحرك اقتصادي وطني وذلك لعدة عوامل أهمها:

- سكان ذوات طبيعة تجارية مع مبادئ قوية للعمل الحر.
- وجود محفظة اقتصادية متنوعة تاريخية.
- موقع جغرافي استراتيجي.
- تاريخ وراث عربيان.

كما حدد مشاكل وتحديات أساسية تواجهها مدينة حلب اليوم من أهمها:

- معدل البطالة محلي فوق المعدل الوطني.
- معدل حجم الاقتصاد الغير رسمي أعلى من المعدل الوطني.
- معدل الفقر المحلي أعلى من المعدل الوطني.

وقد تم استعراض المعوقات والمشاكل لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية في المدينة, حيث شملت هذه القطاعات مايلي:

- قطاع السياحة.
- قطاع المهن اليدوية والحرفية.
- قطاع الصناعة.
- قطاع المصارف وشركات التأمين.
- قطاع البناء والتطوير العقاري.
- قطاع النقل والمواصلات.
- قطاع التربية والتعليم العالي.
- قطاع الخدمات الصحية والطبية.

كما تم استعراض موضوع العمالة والاقتصاد غير الرسمي في المدينة, من ثم تحديد الشركاء في تطوير الاقتصاد المحلي وقد خلص هذا الفصل إلى: لكي تتمكن الفعاليات الاقتصادية المحلية من المنافسة في هذه الأجواء يتوجب عليها تقديم بضائع وخدمات عالية الجودة وبأسعار منافسة, يمكن للشركاء المحليين أن يساهموا في تأهيل الفعاليات الاقتصادية المحلية من خلال:

- حل المشاكل والعوائق الاقتصادية في كل قطاع مذكور في هذا الفصل.
- تقديم التدريب التعليمي والتقني المستمر لكافة المواطنين.
- تشجيع ورعاية النشاطات الإبتكارية لكل قطاع .
- تقديم البنى التحتية اللائقة والمنافسة لجلب الاستثمارات الجديدة.
- التواصل لخلق سياسات (علامات فارقة) يتميز فيها المنتج المحلي.

الهدف هو خلق مناخ استثماري ناشط في بيئة اقتصادية منافسة وبعد ذلك يمكن لمدينة حلب أن تصبح المرشح المثالي بين المدن السورية لجلب الاستثمارات الإقليمية من البلدان المجاورة والاستثمارات الدولية إذا ما تمكنت من بناء:

- مركز اقتصادي عالمي في بلد سريع النمو.
- محطة سياحية نادرة وفريدة مقصودة من كافة دول العالم.
- بوابة لدخول الأسواق العربية من خلال (GAFTA).
- مركز صناعي هام لكافة الشركات العالمية التي تنوي دخول الأسواق التركية والأوروبية.

الفصل الثاني:

تقديم الخدمات الحضرية وإدارة الكوارث, يشمل تقييم الوضع الراهن لواقع الخدمات الحضرية لمدينة حلب, بالإضافة للحاجة لمخطط مواجهة الكوارث ضمن المدينة, كما يهدف لاحقاً إلى تحديد معايير الخدمات الحضرية المطلوبة للمدينة ووفق خصوصيتها ولكل منطقة على حدى, ووضع تصور أولي لألية العمل لرفع مستوى هذه الخدمات انطلاقاً من الوضع الراهن واستكمالاً للجهود والأعمال المبذولة سابقاً في تقديم الخدمات الحضرية للمدينة, وذلك للوصول للمعايير الموضوعية وتحديد محاور العمل الفرعية والشركاء المتوفرين والمحتملين.

حيث حدد هذا الفصل الأسباب الموجبة للتدخل وتحسين تقديم الخدمات الحضرية في ثلاث نقاط:

- التراكم الناجم عن التأخر في تقديم الخدمات الحضرية خلال السنوات السابقة.
- هجرة الريف للمدينة.
- زيادة النشاط السكاني والاقتصادي والاجتماعي.

وقد صنف مناطق العمل ضمن المدينة إلى ثلاث مناطق - مناطق التوسع للمخطط التنظيمي الحالي, - المناطق المنظمة والتي لها مخططات تنظيمية تفصيلية, - مناطق السكن العشوائي (المخالفات). كما قسم العمل إلى - بنى تحتية (الصرف الصحي, المياه, الكهرباء والإنارة, الطرق والأرصفة, الاتصالات), - بنى فوقية (التعليم, الصحة, الفرش العمراني, المرور والنقل, الخدمات العامة) (الحدائق والملاعب)) واعتبر المكون الأساسي لتنفيذ هذه الخدمات التدخل الاجتماعي والسكاني (تنظيم الأسرة, التوعية الإعلانية والسكانية, المشاركة السكانية, العمل التطوعي المنظم, العمل الاجتماعي والفني).

كما استعرض التجارب السابقة في هذا المجال مشروع إحياء حلب القديمة مع gtz, إستراتيجية العمل لمجلس المدينة 2007-2003, وإستراتيجية العمل لمجلس المدينة 2007-2011, مشروع تحديث البلديات, مشروع المياه مع Dorsch. وقد خلص هذا الفصل إلى تحديد:

المخاطر المحتملة:

- ضعف التمويل المالي.
- الكوادر البشرية المؤهلة.
- تجاوب السكان مع متطلبات التنمية الحضرية المستدامة.
- القوانين والأنظمة الإجرائية.
- تجاوب الإدارات والمؤسسات المعنية في الإدارة الحضرية مع مكونات المشروع.

الاقتراحات:

- التدخل في مناطق عمل محددة جغرافياً ومتنوعة (منطقة سكنية منظمة - منطقة مخالفات - منطقة توسع)
- والعمل على تنفيذ الأفكار وتقديم الخدمات الحضرية المستدامة لهذه المناطق.
- إيجاد السبل الكفيلة لتقديم مستلزمات الخدمات الحضرية.
- متابعة تنفيذ بعض المشاريع الإستراتيجية على مستوى المدينة (العقد المرورية - تجميل النهر - منطقة العمل في باب جنين).

الفصل الثالث:

البيئة الحضرية, يشمل تقييم الوضع الراهن للواقع البيئي للمدينة, مع التأكيد على أن التخطيط المستدام للبيئة الحضرية يجب أن يتم عبر تحليل المؤشرات الاجتماعية, الاقتصادية و البيئية في النشاط الحضري لمدينة حلب ليكون أساساً لخطة الارتقاء وانطلاقاً للتطوير والبدء في التنفيذ. عبر تحديد محاور العمل الفرعية والشركاء المتوفرين والمحتملين. وقد جاءت هذه المحاور كما يلي:

- التلوث البيئي: التلوث بالضجيج, التلوث البصري, تلوث الهواء, الماء و التربة.
- اللامركزية, التشاركية (المشاركة السكنية).
- التعاون والاتفاقيات الدولية.
- المحور التشريعي (تشريع و سن القوانين)
- السكن بنوعيه: السكن الصحي والأمن, السكن العشوائي.
- التخطيط البيئي.
- استعمال الطاقات البديلة.
- إدارة النفايات الصلبة و السائلة.
- التوعية.

كما خلصت إلى تحديد المخاطر المحتملة والتوصيات كما يلي:

المخاطر المحتملة:

- الازدياد السكاني وتأثيراته على البيئة الحضرية, وعدم ارتباطه بالنمو الاقتصادي.
- الجانب القانوني والتشريعي:
 - عدم تفعيل القوانين المناسبة حالياً (التشريع البيئي, ضوابط الهيئة المعمارية للمدينة...)
 - عدم تحديث القوانين الموجودة وفقاً للمستجدات.
 - عدم إيجاد قوانين جديدة لمواكبة المستجدات.
- كثافة المرور وتأثيراته على البنية التحتية والتلوث البيئي (بصري, ضجيج, هواء, ماء و تربة)
- التوسع العمراني وصعوبة التمكن من تأمين الخدمات البنى التحتية بالإضافة إلى تأثيرات النقص الكبير للمياه وانعكاساتها السلبية.
- التطور التكنولوجي واحتياجاته ووجوب توفير الأساليب الآمنة لتطبيقاتها.
- استمرار توسع المخالفات (وعدم القدرة على ضبط العملية).

توصيات عامة:

- من خلال المناقشات التي تمت ضمن محاور العمل, وضعت مجموعة العمل بعض التوصيات:
 - اقتراح مشروع رائد ضمن مجال التوعية الاجتماعية.
 - تطوير الريف وتشجيع البقاء فيه للحد من هجرة الريف إلى المدينة.
 - تفعيل دور الرقابة على مختلف المستويات للتأكد من تطبيق القانون بشكل عادل.
 - وجوب توفير مراكز دراسات إحصائية ومراكز التنمية البشرية, لتكون من أحد مسؤوليات المرصد الحضري.
 - تحديد هوية المدينة.
 - الحلول الاستباقية الكاملة لمشاكل المدينة قبل البدء بالتنفيذ.
 - التركيز على مشاريع المدينة وما هو مطلوب للرفع من مكائنها.

وقد ختم هذا الفصل على أن أي عملية لوضع أي إستراتيجية تحتاج إلى تضافر جهود المعنيين في العمل ومشاركة أصحاب الخبرة ومساهمة فعالة للسكان للوصول إلى الحلول المطلوبة والتي يجب أن تكون:

- صحيحة وسليمة استناداً إلى الأنظمة و القوانين.
- عملية استناداً إلى الواقع.
- قابلة للتنفيذ استناداً إلى الإمكانيات المتاحة.

الفصل الرابع:

التنمية الحضرية المكانية, ويهدف هذا الفصل إلى تقديم صورة عن الوضع الراهن من جميع النواحي المرتبطة بالنشاط العمراني للمدينة، من حيث استعمالات الأراضي وتوزيع الملكيات ونوعيتها والتكوين العمراني وبناء التحتية بما فيها من مكامن القوة والضعف تمهيداً لتحليلها وتقييمها ووضع الاستراتيجيات الملائمة للتدخل في أي منها و تحفيز المجتمع المحلي و المهتمين للمشاركة وتقديم المقترحات والمساهمات. حيث تعرض هذا الفصل بالتفصيل للمحاور التالية:

- 1- استعمالات الأراضي:
 - تتضمن توصيف للمنعكس الاقتصادي، البيئي، الاجتماعي والسياحي على المدينة و المخطط التنظيمي.
 - تلخيص للوضع الراهن.
 - تحديد الاحتياجات.
- 2- الملكيات وحياسة الأراضي:
 - تحديد المساحات المستملكة ضمن النسيج العمراني والمخطط التنظيمي العام.
 - توضيح القوانين المطبقة ضمن النسيج العمراني الحالي، مناطق المخالفات والتوسع السكني.
 - أنواع الحياسة في المدينة.
- 3- التكوين العمراني الفراغي:
 - توصيف الوضع الراهن للمدينة.
 - نظام ضابطة البناء.
 - منظور المدينة.
- 4- البنى التحتية الاجتماعية والفنية.
 - توصيف للوضع الراهن.
 - تحديد الاحتياجات.
- 5- المرور والمواصلات:
 - توصيف للوضع الراهن.
 - بعض الدراسات التي عالجت بعض المشاكل المرورية ضمن المدينة.
- 6- مناطق المخالفات الجماعية:
 - توصيف للوضع الراهن.
 - الدراسات الحالية.

فعلى المستوى الاقتصادي أصبح من الملح إيجاد تخطيط منظم يوجه انتشار الفعاليات التجارية والصناعية بالاعتماد على دراسات اقتصادية لوضع المدينة الراهن أولاً وانطلاقاً من الرؤية المستقبلية للمدينة على المستوى الاقتصادي وبشكل استباقي ثانياً.

أما من الناحية البيئية وفي إطار العمل على تحديث المخطط التنظيمي العام، فقد تم رصد المشاكل البيئية لمدينة حلب على مختلف المستويات، وتحديد الأسباب بهدف صياغة للحلول. كذلك على المستوى الاجتماعي فقد توضحت الفئات الاجتماعية المختلفة ضمن المدينة على شكل تجمعات ضمن مناطق محددة أعطت لكل منطقة طابعاً مختلفاً والذي بدوره انعكس على الشكل العام للمدينة، حيث يمكن ملاحظة أن مدينة حلب وبشكل أساسي وخارج حدود مركز المدينة تنقسم إلى جزئين شرقي وغربي، وتتركز في الجهة الغربي سكن الشريحة الاجتماعية الأكثر غنى، بينما في بعض المناطق الشرقية والشمالية الشرقية يتركز سكن الشريحة الاجتماعية الأكثر فقراً. أما المستوى السياحي ونظراً لما تتمتع به حلب، كأقدم مدينة مأهولة في التاريخ، إضافة لكونها مسجلة كموقع من التراث العالمي منذ عام 1986 فإن السياحة الثقافية هي أحد أنماط السياحة الممكنة والتي تشتهر بها المدينة، بالإضافة إلى العديد من أنماط السياحة الواجب تحفيزها.

- كما تطرق هذا الفصل بشكل مركز لكل محور من المحاور المذكورة أعلاه وختم على بعض التوصيات منها:
- وضع بعض المشاريع قيد الدراسة والإنجاز لتكون نوع من المشاريع الرائدة ومناطق التدخل السريع مثل:
 - مشروع تخطيط وتجميل حوض نهر قويق.
 - القيام بتنفيذ مشروع رائد ضمن مناطق المخالفات.

الفصل الخامس:

التطوير الإداري والمالي لمجلس مدينة حلب, ويهدف هذا الفصل إلى تقديم العمل كبداية حوار للوصول للصيغة الأمثل للتركيبية الإدارية والمالية، وآلية العمل الجديدة التي تتلاءم مع الدور الجديد لمجلس المدينة كمحفز لكل الشركاء في الإدارة العمرانية في المدينة للنهوض بواقعها ووضعها في مصاف المدن العالمية. وذلك من خلال مراجعة ما تم إنجازه في هذا الصدد، وقد تضمنت إستراتيجية تطوير مجلس مدينة حلب عدة مجالات (2003-2007) (2007-2011)، تم اختيار المجالات التالية ليتم التركيز عليها بشكل أساسي:

- اللامركزية وربط المديرية مع المركز.
- البنية التنظيمية وعلاقات الربط وتدفق العمل بين الوحدات الإدارية.
- تبسيط الإجراءات وآليات العمل.
- تطوير آليات المراقبة والتتبع.
- استخدام الوسائل المتطورة في التخطيط وصنع القرار.
- إدارة الموارد البشرية وتنمية الخبرات والمهارات.

المجالات المالية:

- تنمية الموارد المالية.
- الإدارة المثلى للإنفاق.
- تطوير استثمارات مجلس المدينة.
- التخطيط المالي.

كما يظهر الجهود التي تمت ضمن المجلس خلال 2003-2007 بشكل ذاتي، إضافة للدعم الفني الذي تم تقديمه من خلال مشروع تحديث البلديات مع الإتحاد الأوروبي في مجال اللامركزية والتحديث المالي، ليتم الاستناد عليه في متابعة جهود التطوير سواء مع مجلس المدينة أو بالتعاون مع برنامج مدينتنا (الوكالة الألمانية للتعاون التقني، وهيئة تحالف المدن).

حيث تم تحديد المشاكل ضمن المحاور الرئيسية التالية وبشكل مفصل، وفق مايلي :

- اللامركزية والمديرية الخدمية.
- إدارة الموارد المالية.
- إدارة الإنفاق المالي والتخطيط.
- المستودعات وإدارة المخزون.
- الخزينة.
- العقود.
- إدارة الموارد البشرية.
- إدارة أملاك مجلس المدينة وتطوير الاستثمارات.
- إدارة الشؤون الفنية.

كذلك الأمر بالنسبة للمخاطر المحتملة والتحديات:

- حدوث خلل في الإجراءات الإدارية وبعض التضاربات.
- خسارة بعض الخبرات وصعوبة بناء الخبرات الجديدة.
- عدم الاستقرار الوظيفي لدى تطبيق الهيكلية التنظيمية الجديدة.
- القدرة على التنسيق مع بعض الشركاء (المستوى المركزي)
- المراسيم والقوانين والقرارات الناظمة.
- ضعف الموارد.
- العقلية السائدة والروتين.
- نقص الخبرات والكفاءات وصعوبة التعاقد مع الخبراء.

وجاءت الاقتراحات الأولية للأنشطة كما يلي:

- إعداد دراسات تحليلية توصيفيه أولية عن الوضع الراهن من قبل أعضاء اللجنة والاستعانة بمن يلزم لذلك.
- عقد ورشات عمل لتطوير الدراسات الأولية.
- عرض نتائج الدراسات وورشات العمل على خبراء في مجال التطوير الإداري والمالي.
- وضع خطط تنفيذية لتحقيق نتائج الدراسات.
- وضع نظام مراقبة وتقييم لتتبع تنفيذ مقترحات ونتائج الدراسات.
- تشكيل فرق عمل لانجاز المطلوب لعمليات التطوير الإداري والمالي.

الخاتمة:

بناء على ماتقدم، فإن المرحلة الأولى (مرحلة الإنشاء) قد انتهت ببناء تركيبة إدارية واضحة للمشروع تضم (اللجنة القيادية، الوحدة التقنية والتنسيق، مجموعات العمل، شبكة الموارد)، كما أن صورة أولية عن الوضع الراهن للمدينة قد أخذت بالتشكل، إضافة لاستراتيجية الإعلام والمعلومات الخاصة بالمشروع. وهكذا سيتم الانتقال إلى المرحلة الثانية وهي مرحلة التقييم وذلك وفق مايلي:

- البدء في مرحلة التقييم ضمن مناطق التدخل الخمسة.
- تحضير أدوات المسح وتنفيذ الدراسات الاستقصائية.
- تحديد المشاكل، الخيارات الاستراتيجية والاحتياجات البحثية من خلال ورشات عمل وجلسات نقاش موجهة.
- توزيع النتائج بين الشركاء وأصحاب المصلحة، عقد اجتماعات مع الشركاء وأصحاب المصلحة.
- تلقي مساهمات بشأن أفضل الممارسات.
- التشبيك مع مدن أخرى (تقرير حالة المدن).
- تعميم التقارير والمساعدة في تحقيق نتائج سريعة.
- وضع الصيغة النهائية لتقارير التقييم وفق كل منطقة من مناطق التدخل.
- توثيق الخبرات والدروس المستفادة ذات الصلة في هذه المرحلة.